http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2009) السنة الثامنة - الثلاثاء (11) كانون الثاني 2011

الإعـــــــــلام وأجـــــــهـــــــزة الـــــدولـــــة

طـــــارق الجـــبـــوري

رغم أننا دخلنا العام الثامن في عملية التغيير والتحولات نحو الديمقراطية، فما زال بعض المسؤولين،مع الأسف، بعيدين عن استيعاب عملية التحول الديمقراطي تلك واهميتها في تقويم الاخطاء التي من الطبيعي ان ترافق كل عملية بناء، ويسهمون بنظرتهم القاصرة تلك في تعطيل طاقات كبيرة في مؤسساتهم، بل وفي المجتمع.

نعرف كما يعرف غيرنا ان التطبيق الديمقراطي ومن ضمنه اشاعة اجواء الحريات، ليس بنوداً وفقرات يتضمنها الدستور وتؤكد عليه القوانين، بقدر ما يعني التزاماً وثقافة ينبغي ان يعمل الجميع على تجسيدهما على ارض الواقع وخاصة المسؤولين مهما كانت مواقعهم، وان نتعلم احترام الرأي الاخرفي مفاصل حياتنا المختلفة في العائلة والدائرة ومع الادنى والاعلى على حد سواء.

وفي اطار هذا المفهوم العام شابت العلاقة بين وسائل الاعلام والمسؤولين الكثير من اجواء التوترالنفور، لاسيما ان البعض من المسؤولين ما زال يريد حصر وظيفة الاعلام بذكر الايجابيات والتسبيح بحمدهم وجهودهم، وتغافل الاشارة للسلبيات في حياتنا، والقفز على الحقائق والتنكر للواجب المهني الذي يفترض الانحياز للحقيقة دون سواها، وبالتالي خيانة شرف المهنة وقبلها خيانة ابسط واجبات المسؤولية الصحفية والابتعاد عن مشاعر المواطنين وابسط حقوقهم.

واذا كانت مثل هذه الصورة للاعلام مقبولة في الانظمة التي لاتحمل من الديمقراطية غير شعارها، فانها مرفوضة ومستهجنة في مجتمعنا الجديد الذي نسعى لترسيخ قواعده على وفق مفاهيم تصان فيها الحقوق وتحترم مثلما تكون فيها الواجبات امانة في اعناق الجميع.

واذا كانت بعض وسائل الاعلام في اجواء الحرية المتاحة بعد ٢٠٠٣، قد فقدت بعض قواعد المهنية وانساقت وراء تحقيق غايات ومصالح ضيقة، فان الكثير منها تحملت مسؤولية الاسهام الفاعل في ترسيخ العملية السياسية وتعزيز نهجها الديمقراطي، لذا فقد عانت الكثير من المواقف ومن بينها اقامة الدعاوى القضائية لنشرها هذا الخبر او ذاك.

وفي حدود عملنا واجهنا العديد من المصاعب بسبب انحيازنا للناس ونقل شكاواهم وما يواجهونه من مصاعب بامانة وصدق الى المسؤولين الذين اعتادوا في الغالب نكرانها وايجاد المبررات غير المقنعة لها، وبدورنا ومن باب الالتزام بالمهنية، ننشر حديث المسؤول بدقة، الى جانب إيضاح وجهة نظرنا بشأنها، التي يفترض ان لا يتطير منها المسؤول ما دمنا نقلنا قناعته دون تحريف.

ما يؤسفنا هذا الفهم الخاطئ والقاصر لدور الصحافة بشكل خاص والاعلام بشكل عام من قبل بعض الاجهزة، التي يفترض ان تتعود الاستماع الى ما ينشر من نقد وملاحظات سلبية وتتعامل معها بحسن نية وتعدها عيناً صادقة تبصرمن خلالها مواقع الخلل لتجاوزها وتصحيح مساراتها. ولانظن ان هنالك من وسيلة اعلامية تحترم نفسها ورسالتها يمكن ان تغمض عينها على ما نعانيه جميعاً لارضاء هذا المسؤول او ذاك لانها ان فعلت ذلك تحكم على نفسها بالموت، مهما ادعت من انتشار.

ما نتمناه وبعد تجربة مريرة مرت بنا قبل ٢٠٠٣ان نسعى جميعاً لتصحيح معادلة العلاقة بين الاجهزة الحكومية والمسؤولين ووسائل الاعلام ليكمل كل واحد منهما دور الاخر، في اطار ما حلمنا به من بناء عراق جديد، مطلوب منا جميعاً ان نكرس فيه قيم ومبادئ الديمقراطية التي بدونها لا يمكن ان ندعي اننا منحازون فعلاً للعراق وشعبه.

في اول ايامه...

وزيــر العدل ينفي..ومصادر من داخل الوزارة تقول: " فرض الحجاب واستبدل الموظفين بآخرين "

كثر الكلام وتبادل وتناقلت الاتهامات بشأن محاولة بعض الوزراء فرض اواصدار قرار يحتم على النساء الموظفات ارتداء الحجاب او اصدار تعليمات تنص على فصل الاناث عن الذكور. ولاهمية الموضوع وعلاقته بالحريات التي نص الدستور على احترامها ، كانت لنا هذه الوقفة بشأن مجمل ما يشاع ويطرح للوقوف على حيثيات الموضوع المطروح للمناقشة من جميع جوانبه التزاماً بالنهج الذي اختطته المدى للدفاع عن الحريات مع الحرص على نقل وجهات نظر كل الجهات والاطراف بمهنية عالية انطلاقاً من الحق في حرية التعبير كنهج ثابت للجريدة.

تحقيق /ايناس طارق

الوقف الشيعي:

الحرية الشخصية يجب ان لاتخرج عن نطاق الشريعة الاسلامية

الوقف السني:

الشريعة الاسلاميــة تؤكد التساوي وتمنع ظلم اي انسان

تانيا طلعت:

الــوزارة لكل المواطنــين وليس لحزب الوزير

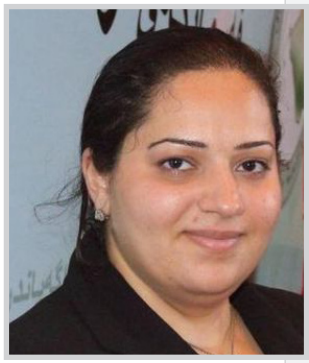

مجلس القضاء الاعلى:

يحق لاي موظــف تعرض الى الظلم اقامة دعوى ضد وزيره

منظمات المجتمع المــدني: المسؤولون يجب ان يفهموا ان الحكم للشعب وهــو مصدر السلطات ومن يريد ان يسير باهواء حزبه فلن يستمر

وقداتصلنا ابتداءً بوزير العدل حسن الشمري بعد ورود عدة شكاوي من قبل بعض الموظفين تفيد بقيامه بنقل الموظفين والموظفات الى الدوائر التابعة للوزارة فضلا عن اصدار قرار يوجب ارتداء الحجاب من قبل جميع الموظفات الذي نفى ما اشيع عن اصداره قراراً بفرض الحجاب وان من لم تلتزم به تنقل الى دائرة فرعية ، في حين ان بعض الموظفين من الجنسين بدوا متخوفين من سريان هذه المعلومة ، حيث قالت احدى الموظفات التي طلبت عدم ذكر اسمها "....." وتعمل في الدائرة الادارية ان القرار الجديد القاضي بارتداء ملابس محتشمة والصادر من قبل وزير العدل جعل الكثير من الحراس الامنيين يتدخلون في الملابس التي نرتديها واحياناً يستوقفوننا ويسمعوننا كلاماً غير لائق ويقولون ان التي لاتنفذ القرار الصادر من مكتب الوزير سوف تنقل من الوزارة الى الدوائر الفرعية، بينما تعلق موظفة اخرى في دائرة المفتش العام بالقول" لايحق لاي وزير ان يحدد حريتنا الشخصية ويفرض علينا قرارات تعيقهالان هذه الحريات مكفولة على وفق الدستور، وترى ان من المهم ان تتم محاسبة الموظف الذي يقصر بواجباته الوظيفية وهنا يكمن حق الوزارة. وتضيف ان من اولى واجبات الوزير الناجح والحريص البحث عن الكفاءات من بين الموظفين القدماء ، بدلاً من لجوء البعض الى استبدالهم باخرين من اقاربهم وحاشيتهم.

اما الموظف احمد من دائرة التخطيط فيقول: سمعنا كلاما كثيراً يتعلق بتنفيذ الوزير الجديد لتنقلات من مركز الوزارة واستبدالهم باخرين جدد ومن يحاول السؤال والاستفسار عن اي قرار جديد صادر من مكتب الوزير يعرض نفسه الى العقوبة لكن لحد الان لم يحصل شيء من هذا انما مازال أشاعة نسمع عنه ونخافها لاننا وبصراحة اعتدنا سابقاً من كل مسؤول ان يتصرف بدائرته وكأنها شركة خاصة او اقطاعية.

وعلقت زميلته "....." موظفة في دائرة مجلس شورى الدولة قائلة الخوف والقلق انتابنا من قرارات الوزير الجديد والخاص بارتداء ملابس محتشمة ومن يرفض تنفيذ تلك القرارات يحاسب ويعاقب بالنقل، هذا ما بدأنا نسمعه خاصة ان الوزير بدأ يطلب اعداد الموظفين والفائضين من الموظفين ليتم نقلهم الى الدوائر التابعة لوزارة العدل وهذا الامر لايمكن تطبيقه وخصوصاً ان الوزير لم يمض على استلامه الوزارة اكثر من عدة اسابيع.

ومن اجل الالمام بكل جوانب الموضوع القانونية وغيرها فقد اخذنا اراء شخصيات برلمانية وسياسية وغيرها بشأن هذا الموضوع الذي طرحناه بشكل عام ،للوقوف على الحقيقة والانتصار لها.

بانتظار اربع سنوات من العمل

النائب حبيب الطرفي من الائتلاف الوطني يقول لـ"المدى" : الوزارة للشعب وليس لوزير ما،ونحن ننتظر اربع سنوات قادمة من العمل الجاد لبناء عراق مبن على اسس ورصانة وطنية،واكد الطرفي في حديثه قائلا: لايمكن لاي وزير ان يتخذ قرارات مغايرة لما هو معمول به كأن يقوم بنقل موظفين من اجل استقدام اخرين من حاشيته.

اما فيما يخص اصدار قرارات تفرض على المرأة ارتداء ملابس محتشمة فهذا الامر يعود الى نظرة الوزير المسؤول عن وزارته،لكن في الوقت نفسه يجب مراعاة ان يكون قراره لايتعارض مع الحرية التي كفلها الدستور العراقي، ونحن في البرلمان وقفنا مع البرلمانيات من اجل الحصول على حقوقهن والمكفوله بنسبة ٢٥٪.

واستدرك الطرفي قائلاً:المرأة تمثل كل المجتمع وليس نصفه فلا يستطيع الرجل الحياة والقيام باي اعمال حياتية دون ان تكون المرأة بجانبه فهي الام والزوجة والاخت فمناصرة المرأة واجبه لكن دون ان يكون هنالك تجاوز على العادات والقيم التي حث عليها الدين الاسلامي.

بينما علقت تانيا طلعت من التحالف الكردستاني قائلة لـ"المدى": لايمكن لاي وزير اصدار قرار يتعارض او يكون منافياً لما ورد في فقرات الدستور العراقي الذي كفل الحرية الشخصية،ومن يريد ان يفرض مبدأ "ملابس محتشمة" على الموظفات في المؤسسات الحكومية او المعاهد والجامعات عليه ان يعي ان "لااكراه في الدين" واضافت طلعت "هناك مبدأ الحشمة المعقولة والمقتنع بها من قبل الشخص المقصود لكن ان يريد الوزير تحويل الوزارة التي يقودها الى منبر لتمرير شعاراته واهداف حزبه فهذا الامر غير مقبول وعليه ان يفهم ان من جاء به الى البرلمان الشعب وهو نفسه الذي صوت له. اذن علي كل وزير ان يعمل بمهنية وبعيداً عن المحاصصة والطائفية وان لايبدأ بنقل موظفين بعذر واه كفائض حتى يفسح له المجال لتعيين اقاربه وهلم جرا.

اراء ووجهات نظر

بينما علق الخبير القانوني وائل عبد اللطيف عضو الائتلاف الوطني لـ "المدى" عن موضوع قيام بعض الوزراء بنقل موظفين من وزارته واصدارقرارات تفرض وضعاً معينا على الموظفات بوجة الخصوص قائلاً:لايمكن لاي وزير ان يتخذ قرارات تتعارض مع الحرية الشخصية التي كفلها الدستور العراقي في الباب الثاني والتي تنص على حرية التعبير والحرية الشخصية فضلاً عن كثير من الحريات.

واضاف: الوزير الذي يصدر قراراً يسبب الضرر لموظفي وزارته يحاسب على وفق القانون الذي منح المتضرر الحق في الوقوف امام المحكمة الاتحادية لتقديم شكواه ضد الوزير،لان ممارسة الضغط الوظيفي لايمكن السكوت عليها،لكن في حالة اصدار قرار من قبل وزير يصب اصداره في مصلحة وزارته فلاضير في ذلك على ان لايسبب الضرر الاذى لاي شخص كان.

اما نائب رئيس ديوان الوقف السني الدكتور محمود الصميدعي فيقول لـ"المدى":ان الشريعة الاسلامية امرت بالتساوي وعدم الظلم وفي حالة اصدار قرار من قبل اي جهة كانت وان كان وزيراً يعرض الموظف او المواطن الى الظلم وتقييد حرياته فان القانون هنا يجب ان يكفل المظلوم سواء من تعرض الى تقييد حرياته او تعرض الى نقل من دائرة الى اخرى دون وجه حق فقط بغية الايتاء بمعارف واقارب الوزير. واضاف ان مثل هذه الممارسات يجب ان توقف لان الوزارة ليست ملكا لشخص ومن ضمنهم الوزير ذاته مشيراً الى انهُ:لايحق لاي مسؤول في الحكومة تطبيق اهداف وشعارات حزبه لان ذلك مخالف لما أقسم بان يعمل لصالح الشعب.

وعلق الناطق الاعلامي لمجلس القضاء الاعلى عبد الستار البيرقدارلـ"المدى" قائلاً: يحق لاي موظف تعرض الى تعسف او ظلم او تدخل بحريته الشخصية كأن يصدر الوزير قراراً ادارياً ينص على نقله تعسفاً مثلاً فهنا يحق له اقامة دعاوى انضباطية ضد الوزير امام محكمة انضباط موظفي الدولة.

اما النائب عبد الكريم الحطاب من القائمة العراقية فقد قال لـ"المدى" على الجميع ان يعلم ان الحكومة تشكلت على اساس ما افرزته الانتخابات، وكل كتله اخذت استحقاقها الانتخابي، واذا اراد اي وزير اصدار قرار يعتمد فيه على نظراته الشخصية للامور والتي يتعارض فيها قراره هذا مع الحريات الشخصية التي كفلها الدستور فليعلم بانه ليس هناك سلطة اكبر من الدستور،الذي كفل للمواطن حق التمتع بالحرية.

وشدد ان تطبيق اي قرار انفرادي لايصب في المصلحة العامة سواء في ما يتعلق بالاختلاط اوغيره ، فالاختلاط موجود في المؤسسات والدوائر كافة وحتى النساء موجودات في مجلس النواب،واستدرك خطاب قائلاً، اعتقد من يريد ان يؤسس فلسفة جديدة يعبر بها عن اهداف حزبه فهو خاطئ ولن ينجح وعليه التوقف والعمل على بناء مؤسسات تربوية وادارة وزارته بدون التدخل بحريات الناس.

واخيرا علق النائب قيس العامري من الائتلاف الوطني قائلاً:ان ارتداء الملابس المحتشمة شيء مقبول ويجب العمل به في الوزارات والدوائر الحكومية ومن حق الوزير اصدار القرار المناسب لوزارته، واذا كانت جملة ارتداء ملابس محتشمة غريبة فلا اعتقد ذلك لاننا مجتمع اسلامي ولديه اعراف وقيم شرقية،لكن في حالة اصدار وزير قرار بنقل موظف دون سبب او عذر الى دوائر خارج الوزارة من اجل تعيين اقارب واصدقاء الوزير فهذا امراً مرفوض ويجب محاسبة الوزير الذي يفعل ذلك.

منظمات المجتمع المدني

بينما تقول هناء ادور رئيسة منظمة الامل للمجتمع المدني:ان ما يحدث في الواقع العراقي هو عكس ما نطمح له ونتمناه من تطور والذي يصدر قراراً بفرض ارتداء الملابس المحتشمة ويبطن قراره بقرارات اخرى ستكون نتائج ما يحصل عليه الفشل و لايمكن تطبيقه لان الدستور كفل حرية العقيدة والفكر والضمير،فالوزير الذي يصدر قراراً كهذا و يعتقده مقبولاً فهو مخطئ لان ما يراه مناسباً لايمكن ان يراه غيره كذلك.واضافت ادور ومن يريد فصل الاناث عن الذكور في الجامعات العراقية فهو يصبو الى بناء مجتمع غير سليم مبن على الكبت وعدم التعبير بحرية عن الراي،واخيراً قالت ادور على كل المسؤولين في الحكومة ان يفهموا ان الحكم للشعب والشعب مصدر السلطات ومن يريد ان يمشي باهواء حزبه فلن يستمر طويلاً في اعتلاء منصب وزير.

بدوره قال رئيس ديوان الوقف الشيعي صالح الحيدري لـ"المدى" هناك ضوابط وثوابت يجب العمل بها من حيث ارتداء الملابس اللائقة في العمل، وان يكون الاحتشام هو سيد الموقف والمكان فالقضية هنا تكمن في ان الانسان له عقل وفكر ويستطيع ان يميز الخطاو الصواب اذن فهو لديه حرية لكن حريته يجب ان لاتخرج عن نطاق الشريعة الاسلامية وفي الوقت نفسه عدم اصدار قرارات قد تسبب الاعاقة في تنفيذالعمل الوزاري.

ماذا يقول وزير العدل

اتصلنا بوزير العدل الدكتور حسن الشمري الذي صرح لـ"جريدة المدى " بان الاتهامات التي تقول انه اصدر كتاباً يحتم على الموظفات ارتداء الحجاب غير صحيحة وهو ينفي هذا الكلام وما اصدره لا يعدو تاكيداً لكتاب سابق صادر من قبل الوزير السابق ينص فيه على ارتداء الملابس المحتشمة لا اكثر، ويذكر ان الكتاب المرقم ٦٤٧٧ والصادر في ١١/ ١٠/ ٢٠١٠ كان يتضمن قراراً يقول بوجوب ارتداء الملابس المحتشمة الكتاب نفسه عمل به بتاريخ " / ١٣/١٢/ ٢٠١١". ومع كامل تقديرنا للرأي الذي طرحه.

قيس العامري:

ارتداء الملابس المحتشمة يجب تطبيقه في الوزارات والدوائر

النائب حبيب الطرفي:

قرارات الوزراء يجب ان لاتتناقض مع الحريات العامة المكفولة في الدستور